العرب
الخميس 2021/08/19
السنة 44 العدد 12153

المحاصصة في قوانين الانتخاب تخدم الإسلاميين في الأردن

عمان – انتقد وزير الإعلام الأردني الأسبق طاهر العدوان الأربعاء توجه اللجنة الملكية للتحديث السياسي في الأردن إلى تكريس مبدأ المحاصصة في قوانين الانتخاب، مشيرا إلى أن ذلك يخدم الإسلاميين الذين يحاولون إعادة التموقع داخل الخارطة السياسية في المملكة.

وقال العدوان في منشور عبر فيسبوك "الإسلاميون يلعبون دور المشاركة والقبول بالحدّ الأدنى من مقاعد النواب، لأنه لا همّ لهم إلا الحفاظ على وجودهم أمام موجة الإلغاء والإقصاء السائدة ضدهم في النظام العربي".

وألقى توجه اللجنة لتخصيص 30 مقعدا للأحزاب من مقاعد مجلس النواب التي ستقترب من 130 وفق المقترحات، بظلال متشائمة على الآمال المعلّقة على اللجنة لخلق نقلة نوعية في الحياة السياسية الأردنية والاقتراب بشكل حقيقي من الحكومات البرلمانية، حتى أن هناك من اعتبر أن نسبة الأحزاب هي بمثابة "كوتا" غير مقبولة.

طاهر العدوان

الإسلاميون لا همّ لهم إلا الحفاظ على وجودهم

وقالت الأمينة العامة لحزب «أردن أقوى»، رلى الفرا، إن أي قانون يراد له النجاح يجب أن يخرج عن منطق المحاصصة، فقانون الانتخاب ليس كعكة يتم توزيعها على الفئات المختلفة، الديمغرافية والجغرافية والإثنية).

وتراهن جماعة الإخوان المسلمين المحظورة في الأردن على جناحها السياسي، حزب جبهة العمل الإسلامي، لتحقيق اختراق قد تعبّده مشاركة الحزب في اللجنة الملكية لتحديث الحياة السياسية من أجل العودة إلى الواجهة.

وتنشد جماعة الإخوان أن تأتي الإصلاحات التي يجري بحثها بما يتماشى مع مساعيها لتهيئة المناخ لحكومات برلمانية، وهو طلب لطالما تمسكت به الجماعة باعتباره السبيل الوحيد بالنسبة إليها للمشاركة في سلطة القرار.

ورغم أن السلطة فتحت قنوات تواصل مع الإخوان المسلمين من خلال اللجنة الملكية لتحديث الحياة السياسية، إلا أن محللين يؤكدون أن الأمر لا يعني أن هناك نية لاستيعاب الجماعة مجددا في المشهد السياسي. وتقاطع الحكومة الأردنية جماعة الإخوان، لاسيما بعد قرار صادر من أعلى هيئة قضائية في المملكة يقضي بعدم شرعيتها. وتشير الدوائر إلى أن هناك قرارا من أعلى هرم في السلطة وهو الملك عبدالله الثاني بالتعاطي بمرونة مع مختلف الأطياف السياسية داخل المملكة، بما يشمل الجماعة الممثلة بعضوين داخل اللجنة الملكية للتحديث السياسي.

وتقول دوائر سياسية إن هذا الانفتاح الرسمي على الإخوان مجددا بعد قطيعة طويلة نسبيا هو تمش تكتيكي في ظل الظروف الحساسة التي تمر بها المملكة، والتي تفرض تحييد أي أصوات معارضة قد تعمل على تأزيم الأوضاع أكثر.

وكانت الجماعة، ممثلة في التحالف الوطني للإصلاح، نجحت في حصد ستة مقاعد فقط في الانتخابات النيابية الأخيرة التي أجريت في 10 نوفمبر الماضي، بخسارة نحو ثلثي مقاعدها التي حصلت عليها في الانتخابات التشريعية السابقة (16 مقعدا).

ولم تستطع الجماعة تشكيل تحالفات، وهو ما يفرضه النظام الداخلي للمجلس النيابي الذي يشترط تمثيل 10 في المئة من إجمالي أعضاء المجلس، وآلت معظم اللجان إلى النواب الجدد الذين بلغ عددهم 98 من أصل 130 نائبا.

ومنيت جماعة الإخوان المسلمين في الأردن بانتكاسة جديدة، حيث فشلت في تسجيل حضورها ضمن أي من اللجان النيابية الخمس عشرة، وبالتالي باتت عمليا خارج المعادلة البرلمانية.

ويرى مراقبون أن عدم نجاح جماعة الإخوان في الانضمام إلى اللجان، سيجعلها على الهامش في المجلس، ولن تكون لها القدرة على التأثير خاصة من الناحية التشريعية.

ويعد البرلمان المنفذ الوحيد لجماعة الإخوان من خلال وجود نواب لذراعها السياسية، حزب جبهة العمل الإسلامي، لكن الوضع تغير، ولم يعد لهذا الحزب اليوم أي تأثير نيابي، فضلا عن قرارات قضائية تلاحق الجماعة مطالبة بحلها.

وكانت الأسرة الهاشمية المالكة تتعامل دائما مع الإخوان بحذر وتقترب وتبتعد عنهم بمواقيت ومناسبات مختلفة، واعتبرت أنهم تيار سياسي "فلسطيني" في الأردن، لكن الإخوان تمكنوا من إحداث اختراقات حقيقية في المجتمع الأردني.

زيارة روبلي إلى مصر رسالة سلبية لفرماجو وقطر وتركيا

رئيس الوزراء الصومالي ينسق في القاهرة سبل إنجاح الانتخابات

حرص مصري على استقرار الصومال

مع بداية العد التنازلي للانتخابات التشريعية في الصومال المزمع عقدها في سبتمبر المقبل، كانت القاهرة ضمن المحطات الرئيسية لرئيس الوزراء الصومالي محمد حسين روبلي الباحث عن إعادة التوازن إلى علاقات مقديشو المتوترة مع قوى إقليمية وازنة.

القاهرة – حملت الزيارة التي يقوم بها رئيس وزراء الصومال محمد حسين روبلي إلى القاهرة رسائل سياسية إيجابية بشأن اهتمام مصر بنجاح الانتخابات التشريعية والرئاسية في الصومال، وحرصها على إنهاء فترة القطيعة السياسية معه.

ويشير التوجه المصري نحو دعم تحركات روبلي الرامية إلى إنجاز مهمة الانتخابات إلى تباعد مع الرئيس الصومالي محمد عبدالله فرماجو الذي حاول تعطيلها، وهو المعروف بعلاقته الوطيدة مع كل من قطر وتركيا، ما يعني أن القاهرة يمكن أن تصطدم بتوجهات الدوحة وأنقرة في الصومال بعد أن هدأت العلاقات السياسية الثنائية وفي بعض المحطات الإقليمية مع كلتيهما مؤخرا.

وأجرى رئيس مجلس الوزراء المصري مصطفى مدبولي ونظيره الصومالي مباحثات الاثنين رحب خلالها الأول بالاتفاق الذي تم التوصل إليه لإجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية في الصومال وفق جدول زمني محدد.

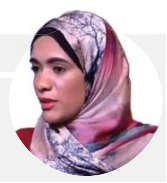

نرمين توفيق

روبلي يملك رغبة واضحة في مواجهة المد القطري والتركي

واستقبل وزير الخارجية المصري سامح شكري الثلاثاء محمد روبلي وتباحثا حول العلاقات الثنائية والقضايا محل الاهتمام المشترك، في محاولة لتوفير دعم معنوي للمسؤول الصومال الذي يواجه تحديات سياسية صعبة.

وقال نائب رئيس المجلس المصري للشؤون الأفريقية صلاح حليمة إن القاهرة منزعجة من الوجود التركي في الصومال تزامنًا مع نشاط متوقع لبعض التنظيمات الإرهابية في المنطقة، وتسعى للتنسيق الأمني مع الحكومة الفيدرالية في ظل معلومات أشارت إلى أن حركة الشباب الصومالية التي لديها علاقات وطيدة مع حركة طالبان قد تكثف عملياتها على نطاق أفريقي أوسع.

وأضاف في تصريح لـ"العرب" أن تركيا تتواجد على ثلاثة محاور تهدد الأمن القومي المصري، وهي الصومال وليبيا وتبني قوة ثالثة في أفغانستان، ما يشكل خطراً يستوجب التعامل معه عبر مستويات عديدة.

وأكد حليمة الذي شغل منصب سفير الجامعة العربية في مقديشو أن القاهرة تسعى لعدم تكرار استقطاب الصومال ضد الإجماع العربي في قضية سد النهضة الإثيوبي، وتستهدف تأمين المصالح المصرية والعربية في البحر الأحمر بعد دخولها كدولة ضمن مجلس الدول المطلة على هذا الممر المائي الحيوي.

ولا تنفصل زيارة روبلي عن مساعي القاهرة لتقديم الدعم اللازم لإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية في الصومال لضمان تولي سلطة منتخبة بعيداً عن التأثير عليهما من جانب قطر وتركيا اللتين تدعمان خصمه فرماجو.

ويدفع التقارب بين مصر ورئيس الوزراء الصومالي إلى تحريك دور القاهرة نحو بناء قدرات المؤسسات الوطنية في مجالات مختلفة بما يساعد في مجابهة التحديات. وقالت الباحثة في الشؤون الأفريقية نرمين توفيق إن تطورات الأوضاع في الصومال واقتراب بدء مرحلة جديدة مع إجراء الانتخابات تجعل هناك رغبة مصرية في تقديم الدعم اللازم للحفاظ على الأمن وتحقيق قدر من الاستقرار في هذا البلد المنكوب، والتقارب مع روبلي يأتي باعتباره شخصية توافقية وليست لديه خلفيات سياسية تضعه في خانة تركيا وقطر، ويمكن أن يكون له دور مهم في مستقبل الصومال.

وأوضحت في تصريح لـ"العرب" أن روبلي يملك رغبة واضحة في إعادة علاقات الصومال مع الدائرة العربية في مواجهة المد القطري والتركي المهيمنين على توجهات الرئيس فرماجو، ويتلاقى ذلك مع أهداف القاهرة التي تسعى لتنويع علاقاتها مع دول القارة الأفريقية والحفاظ على مصالحها في البلد الحيوي، لأن هناك إدراكا بأن وضع فرماجو أضحى على المحك.

وانطلقت أواخر شهر يوليو الماضي انتخابات مجلس الشيوخ داخل الولايات الصومالية الخمس بعد نحو تسعة أشهر من الانتظار وسوف تجرى انتخابات مجلس الشعب الاتحادي في سبتمبر المقبل.

ويتكون البرلمان الصومالي من غرفتين، هما مجلس الشيوخ ويضم 54 عضوا يمثلون الولايات، ومجلس الشعب ويتكون من 275 عضوا يمثلون العشائر.

وتم تعيين روبلي رئيسا للوزراء في السابع عشر من سبتمبر من العام الماضي خلفا لحسن علي خيري الذي سحب البرلمان الثقة منه في الخامس والعشرين من يوليو العام الماضي بتهمة فشل حكومته في إيصال البلاد إلى مرحلة إجراء انتخابات مباشرة.

وتنصب مهمة روبلي على ترتيب الأوضاع لإجراء انتخابات، ويتبع الرجل سياسة حكيمة ويحاول الجمع بين الأطراف على أساس وطني بعيدا عن الانتماءات المناطقية والاجتماعية والسياسية المسبقة، خاصة بعد تفويضه في الأول من مايو الماضي بتنظيم عملية الانتخابات البرلمانية والرئاسية.

وحاول روبلي وفرماجو تهدئة الخلافات بينهما، لكن الصدام عاد مجددا عندما أصدر الثاني مرسوما رئاسيا في السابع من أغسطس الجاري يمنع فيه "الحكومة الفيدرالية وجميع وكالاتها من توقيع اتفاقيات سياسية واقتصادية وأمنية مع الشركات الكبرى والدول حتى ينتهي موسم الانتخابات وتجتاز البلاد المرحلة الانتقالية التي تمر بها".

وهدفت الخطوة إلى تعطيل الجهود التي يقوم بها روبلي لإعادة العلاقات مع كينيا أو أي دولة أخرى يتطلع إلى تصويب العلاقات معها أو اتخذت موقفا سلبيا من بلاده نتيجة إنحيازات فرماجو التي تدور في فلك قطر وتركيا.

الأهالي يرفضون خارطة طريق روسية للتهدئة في درعا

دمشق- رفض أهالي مدينة درعا البلد خارطة طريق روسية للتهدئة في محافظة درعا تضمنت مطالب تسليم السلاح الفردي وتهجير من لا يقبل بها، واصفين إياها بخارطة استسلام للنظام السوري.

واعتبر الأهالي أن خارطة الحل الروسي تصب لصالح النظام، وأن النظام سيدخل إلى أحياء درعا البلد بكل مؤسساته، فيما لا تتضمن أي بند يشير إلى انسحاب قوات النظام من محيط أحياء درعا البلد.

وبيّن "تجمع أحرار حوران" في بيان له أنّ خارطة الحل الروسي تعطي قوات النظام الحق في الاعتقال والتهجير والتنكيل بأهالي المحافظة، وهي نسخة مشوّهة من اتفاق التسوية 2018 الذي رعته روسيا.

وأضاف أنّ اتفاق 2018 نص على إطلاق سراح المعتقلين ووقف العمليات العسكرية، لكن النتيجة كانت اعتقال 2400، واغتيال 750 شخصاً يرفضون التواجد الإيراني في المنطقة.

كما شدد بيان "ثوار حوران" على عدم السماح بتمرير أي اتفاقات تسليم واستسلام يكون الخاسر فيها أبناء حوران.

ووضع اتفاق تسوية رعته موسكو حدا للعمليات العسكرية بين قوات النظام والفصائل المعارضة. ونصّ على أن تسلم الفصائل سلاحها الثقيل، لكن عددا كبيرا من عناصرها بقوا في مناطقهم، فيما لم تنتشر قوات النظام في كافة أنحاء المحافظة.

وهدد مقاتلون محليون في مدينة درعا البلد من يفكر بتسليم سلاحه للنظام السوري بأنه "سيعتبر هدفًا مشروعًا لمقاتلي المدينة".

وأضاف أن عملية تسليم السلاح من الممكن أن تجري بضمانات دولية، مشيرًا إلى أن سكان المدينة مستعدون للقبول بمثل هذه الاتفاقية في حال إيجاد قوة لحماية السكان. وكانت وساطة روسية طرحت، في السادس عشر من أغسطس الجاري، لحل التصعيد في مدينة درعا بين قوات النظام وأبناء المدينة.

وتضمنت خارطة الطريق إجراءات العمل مع قوات النظام السوري وأجهزته الأمنية، والإجراءات التي ستتخذ بحق قوات المعارضة المحلية، التي تضمنت إخراجهم إلى الشمال السوري وتسليمهم أسلحتهم.

وتقرر بحسب بيان للجنة التفاوض، اعتبار حاجز "السرايا" ممرًا إنسانيًا لمن يرغب بالخروج من البلد فقط، على أن يتم تغيير الاتفاق ليصبح للخارجين والداخلين في الأيام المقبلة.

وجرى الاتفاق على إنشاء لجنة "التسوية" ونقطة لتسلّم السلاح، وتجهيز باصات عند حاجز "السرايا" اعتبارًا من الخامس عشر من أغسطس الحالي، مع تأمين الحماية من الشرطة العسكرية الروسية للراغبين بالخروج من درعا.

وشملت خطة الحل الروسية تهدئة لمدة 15 يومًا تُستأنف فيها المفاوضات بين لجان المدينة واللجنة الأمنية التابعة لقوات النظام، إلا أن النظام لم يلتزم بالتهدئة كليًا، إذ تقصف قواته في ساعات متأخرة من الليل المدينة بالمضادات الأرضية بشكل شبه يومي.

الأهالي في درعا مستعدون للقبول بالخارطة الروسية للتهدئة في المحافظة في حال وجود قوة دولية لحماية السكان

كما يحاول مقاتلون محليون من ريفي المحافظة الشرقي والغربي، شن هجمات عسكرية على حواجز لقوات النظام في قرى وبلدات درعا، في محاولة منهم لتخفيف ضغط الحصار عن المدينة.

ولم تفلح الاتفاقات السابقة، سواء اتفاق التسوية الذي رعته روسيا في 2018 أو ما تلاه من تفاهمات أخيرة بين الفصائل المسلّحة والحكومة السورية، في ضبط الأوضاع الأمنية المضطربة منذ سنتين تقريبا.

مسار تهدئة متعثر

الحريري لنصرالله: تعطيل ولادة الحكومة صناعة إيرانية

بيروت – شنّ زعيم تيار المستقبل سعد الحريري، هجوما قويا على الأمين العام لحزب الله اللبناني حسن نصرالله، على خلفية تعثر تشكيل الحكومة وأزمة الوقود الخانقة التي تمر بها البلاد.

ولم يذكر الحريري، نصرالله، صراحة في تغريدات نشرها ليلة الثلاثاء – الأربعاء على تويتر، لكنه أشار في تصريحاته ومواقفه إلى ذلك.

وكتب الحريري "استقالتي بعد 17 أكتوبر صناعة لبنانية بامتياز معروفة الأسباب والظروف والأهداف. أما تعطيل ولادة الحكومة لأكثر من سنة فكان بالتأكيد صناعة إيرانية بامتياز".

ويرى مراقبون في تصريحات الحريري اتهاما مباشرا لحزب الله بالوقوف وراء تعثر تشكيل الحكومة التي كُلف برئاستها قبل أن يعتذر عن ذلك. .

وفي تغريدة أخرى، قال الحريري "المضحك المبكي أن هناك مَن يريدنا أن نصدق أن النظام السوري يطالبنا بوقف التهريب لأنه يضر بخطته الاقتصادية، ولأن التهريب حرام، والمهرب خائن للأمانة. لا فائدة من نبش الماضي لإسقاط أحوال أفغانستان على أوضاع لبنان وقرع طبول الرهان على تحولات خارجية".

وفي تغريدة ثالثة، دعا رئيس الوزراء السابق إلى تأليف حكومة "تتصالح مع اللبنانيين والمجتمع الدولي، وليس استدراج لبنان إلى المزيد من العزلة والاشتباك مع العرب والعالم. ألم يحن الأوان كي نفهم؟".

وتتهم عواصم إقليمية وغربية حزب الله بمحاولة الهيمنة على لبنان لصالح إيران، وهو ما تنفي الجماعة صحته.

وكان أمين عام حزب الله قد اعتبر كلمة قبل يومين "مهربي المازوت من البلاد إلى سوريا خونة".

وأضاف "الذين احتكروا البنزين والمازوت أو الذين هربوها إلى سوريا هؤلاء خونة لأنهم خانوا الأمانة وأموالهم أموال حرام".

ومنذ نحو عامين، يعاني لبنان أزمة اقتصادية هي الأسوأ في تاريخه الحديث، ما سبب شحا في الوقود والأدوية وسلع أساسية أخرى، بسبب عدم توافر النقد الأجنبي الذي كان يؤمنه المصرف المركزي لدعم استيراد تلك المواد.